

A



WO/PBC/34/2

الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 13 يونيو، 2022

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الرابعة والثلاثون
جنيف، من 27 يونيو إلى 1 يوليو 2022

تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة
من إعداد لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

1. تحتوي هذه الوثيقة على "تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة" (اللجنة الاستشارية)، الذي أعدته اللجنة الاستشارية وغطت فيه الفترة من 10 يوليو 2021 إلى 20 مايو 2022.

2. وفيما يلي فقرة القرار المقترحة:

3. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علماً بتقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (الوثيقة WO/PBC/34/2).

[يلي ذلك تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة]

التقرير السنوي للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة
عن الفترة من 10 يوليو 2021 إلى 20 مايو 2022

[09 يونيو 2022]

المحتويات

الجمعية العامة للويبو	1
لجنة البرنامج والميزانية	3
أولا. مقدمة	3
ثانيا. الدورات الفصلية والتشكيل وأساليب العمل	3
ثالثا. المسائل المناقشة والمستعرضة	4
ألف. الرقابة الداخلية	4
باء- التدقيق الخارجي	5
جيم - إعداد التقارير المالية	5
دال- إدارة المخاطر والضوابط الداخلية	5
هاء- تنفيذ توصيات الرقابة	6
واو- الأخلاقيات وأمين المطالم	7
زاي. مسائل أخرى	8
رابعا. ملاحظات ختامية	8

أولاً. مقدمة

1. تُقدّم لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة الاستشارية)، وفقاً لاختصاصاتها، تقريراً سنوياً إلى لجنة البرنامج والميزانية (لجنة الميزانية) وإلى الجمعية العامة للويبو.
2. وأُنشئت اللجنة الاستشارية في عام 2005. وهي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة للويبو ولجنة الويبو للميزانية. وهي لجنة خبراء استشارية مستقلة تساعد الجمعية العامة للويبو ولجنة الويبو للميزانية في أداء مسؤولياتهما الرقابية.
3. ويغطي هذا التقرير الفترة من 10 يوليو 2021 إلى 20 مايو 2022. ويُقدّم القسم الثاني منه لمحة عامة عن الدورات الفصلية للجنة الاستشارية وتشكيلها وأساليب عملها. ويُقدّم القسم الثالث تفاصيل المسائل التي ناقشتها واستعرضتها اللجنة الاستشارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانياً. الدورات الفصلية والتشكيل وأساليب العمل

الدورات الفصلية

4. عقدت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أربع دورات فصلية: من 22 إلى 23 سبتمبر 2021 (الدورة الثانية والستون)؛ ومن 1 إلى 3 ديسمبر 2021 (الدورة الثالثة والستون)؛ ومن 21 إلى 25 مارس 2022 (الدورة الرابعة والستون)؛ ومن 18 إلى 20 مايو 2022 (الدورة الخامسة والستون). وعقدت جميع الدورات بصيغة افتراضية بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتمشيا مع اختصاصاتها، عقدت اللجنة اجتماعات إعلامية مع ممثلي الدول الأعضاء بعد جميع الدورات، باستثناء الدورة الثانية والستين نظراً لتضارب الجدول الزمني. وتُنشر جميع تقارير الدورات على موقع الويبو الإلكتروني.

تشكيل اللجنة الاستشارية وإجراء اختيار الأعضاء الجدد

5. تتألف اللجنة الاستشارية من سبعة أعضاء ينتمون إلى مجموعات الويبو الإقليمية. ويعمل الأعضاء بصفتهم الشخصية وبشكل مستقل عن الدول الأعضاء. وانتخبت اللجنة في دورتها الثالثة والستين المعقودة في ديسمبر 2021، وفقاً لاختصاصاتها ونظامها الداخلي، السيد بيرت كوينز في منصب الرئيس والسيد إيغور لودبورز في منصب نائب الرئيس. وتولت السيدة تاتيانا فاسيليفا رئاسة الدورتين الثانية والستين والثالثة والستين.

6. ووفقاً لعملية الاختيار الوارد وصفها في الفقرة 28 من الوثيقة WO/GA/39/13، تتألف اللجنة الاستشارية حالياً من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- السيد بيرت كوينز، الرئيس (المجموعة باء)؛
- والسيد إيغور لودبورز نائب الرئيس (مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق)؛
- السيدة تاتيانا فاسيليفا (مجموعة دول آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية)؛
- والسيد موكيش آريا (مجموعة آسيا والمحيط الهادئ)؛
- والسيدة ماريا فيسين ميلبورن (مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي)؛
- والسيد عثمان شريف (المجموعة الأفريقية)؛
- والسيد زانغ لونغ (الصين).

ويعكس تشكيل اللجنة المزج والتوازن المناسب للمهارات والتخصصات والخبرات.

7. وفي مارس 2021، قدم السيد شريف بشكل غير رسمي استقالته من اللجنة ولم يشارك في الاجتماعات بعد ذلك التاريخ.

أساليب العمل

8. إن اللجنة الاستشارية هيئة غير تنفيذية، وتقوم بإسداء مشورة الخبراء من خلال تعاونها مع المدير العام للويبو وغيره من كبار المديرين، مثل مدير شعبة الرقابة الداخلية، ورئيس مكتب الويبو بشأن الأخلاقيات، وأمين المظالم، والمراقب المالي، والمدقق الخارجي، وتستند تلك المشورة أساساً إلى التقارير والعروض والمعلومات المقدمة إليها. وتُجري اللجنة أيضاً مداورات داخلية بشأن المسائل ذات الصلة قبل أن تتوصل إلى تقييماتها واستنتاجاتها.

التقييم الذاتي للجنة الاستشارية

9. تماشيا مع اختصاصاتها، أجرت اللجنة في دورتها الثالثة والستين تقييما ذاتيا لأنشطتها من يناير إلى ديسمبر 2021. وخلصت اللجنة إلى أن اللجنة الاستشارية مستقلة عن إدارة المنظمة وأنها تمارس حكمها الخاص وتعرب عن آرائها وتتصرف بحرية بعيدا عن أي تضارب في المصالح. وفي حين اتفقت غالبية الأعضاء على أن اختصاصات اللجنة الاستشارية وجهتهم في أداء أدوارهم وتحمل مسؤولياتهم، فإن البيئة الافتراضية قد أعاقتهم عن اتخاذ خطوات مناسبة واقتراح تحسينات لعقد الاجتماعات بطريقة أكثر كفاءة. وقد أدت الجائحة المستمرة إلى صعوبة عمليات اللجنة، ولكن كان تقدير الأعضاء، بشكل عام، هو أنهم عملوا بشكل فعال للغاية في عام 2021 ونفذوا ولايتهم بشكل مناسب، وسط القيود المفروضة.

ثالثا. المسائل المناقشة والمستعرضة

ألف. الرقابة الداخلية

استراتيجية الرقابة للفترة 2022-2026

10. استعرضت اللجنة، خلال دورتها الثالثة والستين، استراتيجية الرقابة التي تشمل الوظائف الثلاث لشعبة الرقابة الداخلية، وهي التدقيق الداخلي والتقييم والتحقيق. وأعربت اللجنة عن تطلعها إلى المزيد من الربط المباشر بين الأنشطة المقترحة والخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2022-2026 التي أصدرها المدير العام. وأعربت اللجنة عن تقديرها لما قدم من تحليل لنقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر وقدمت اقتراحات بشأن صياغة بعض "المخاطر". وأشارت اللجنة أيضا إلى أن تحديد المخاطر قد يكون مفيدا كمارسة مستقلة. وتابعت اللجنة أيضا خارطة الطريق الخاصة بإصدار الرأي العام بشأن التدقيق على النحو الذي أوصى به المقيمون الخارجيون المعنيون بالجودة.

خطة الرقابة الداخلية ونتائج خطة العمل

11. استعرضت اللجنة تنفيذ خطة العمل السنوية للرقابة لعام 2021، بناء على تقارير أنشطة شعبة الرقابة الداخلية الفصلية المقدمة لكل دورة. وفيما يتعلق بخطة العمل السنوية للرقابة لعام 2022، استعرضت اللجنة بدقة مشروع خطة عمل الرقابة السنوية لعام 2022 وأحاطت علما بعمليات التدقيق الأربع المقترحة، وأربعة تقييمات، وأربع عمليات أخرى تضمنت تدقيقا مشتركا وتقييم مكتب المستشار القانوني. واستفسرت اللجنة عن كيفية تحديد موضوعات التدقيق/التقييم، وماهية تصنيفات المخاطر، والأهداف التي ينبغي تحقيقها، والشواغل الخاصة التي تم تحديدها. وسألت عما إذا كان هناك طلب إداري لإصدار التقارير. وتابعت اللجنة وضع طلب الدول الأعضاء بشأن تقييم المكاتب الخارجية، وفي الوقت ذاته أحاطت علما بتدقيق داخلي مخطط له بشأن المكاتب الخارجية (السلسلة الأولى) في الربع الأخير من عام 2022.

التدقيق الداخلي

12. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت اللجنة، بالاشتراك مع شعبة الرقابة الداخلية والإدارة، تقريرين عن التعاقدات الاستشارية، وثلاثة تقارير تدقيق، وتقرير تحقق واحد. وقد نُشرت هذه التقارير في شكل غير منقح على موقع الويبو الإلكتروني، بما يتماشى مع سياسة شعبة الرقابة الداخلية الخاصة بنشر التقارير (IOD/PP/2017).

- تقرير عن إدارة الويبو للأزمات أثناء الجائحة (IA 2020-05)
- تقرير عن نظام إدارة الأداء وتطوير الموظفين (IA 2021-03)
- تقرير عن تدقيق إدارة المخاطر المؤسسية (IA 2021-01)
- تقرير تدقيق مشروع منصة لاهاي (IA 2021-02)
- تقرير تدقيق عن إدارة الأصول واللوازم والمواد (IA 2021-04)
- تقرير شعبة الرقابة الداخلية: التحقق من صحة بيانات مطالبات التأمين الصحي بعد الخدمة (ASHI) (IA 2022-06)

التقييم

13. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت اللجنة بالاشتراك مع شعبة الرقابة الداخلية والإدارة، أربعة تقارير للتقييم:

- المهمة الاستشارية بشأن منهجية تطوير الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية: ملحق عن المؤشرات المرجعية (EVAL 2021-02)
- تقرير عن تقييم تنفيذ توصيات قسم التقييم التابع لشعبة الرقابة الداخلية والوقوف على آثارها (EVAL 2020-03)
- تقرير عن تقييم لجان الويبو الدائمة (EVAL 2020-02)
- تقرير عن التحليل التجميعي لنتائج عمليات تقييم الشعب الإقليمية (EVAL 2021-04)

التحقيقات

14. وفقا لميثاق الرقابة الداخلية، أبلغ مدير شعبة الرقابة الداخلية اللجنة في كل دورة عن حالة قضايا التحقيق واتجاهات أعدادها، ووفر توزيعا للشكاوى الواردة والشكاوى المثبتة حسب فئة سوء السلوك. وفي جميع الحالات التي تنطوي على تضارب محتمل في المصالح من جانب شعبة الرقابة الداخلية، استعرضت اللجنة كل حالة بالتفصيل وقدمت المشورة إلى مدير شعبة الرقابة الداخلية وفقا لذلك.
15. وفي الدورة الخامسة والستين للجنة، أبلغت شعبة الرقابة الداخلية بأنه حتى 4 مايو 2022، كانت هناك 19 قضية تحقيق معلقة، سبع منها قيد التقييم الأولي، وسبع قيد التحقيق الكامل وخمس قضايا معلقة. وعلمت اللجنة بأنه من بين 19 قضية معلقة، سُجلت واحدة في عام 2020 وثمان في عام 2021 وعشرة في عام 2022.
16. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدر تقرير واحد من تقارير تورط الإدارة بتعلق بالمعلومات المنشورة في قاعدة بيانات PatentScope.
17. ووفقا لاختصاصاتها، اجتمعت اللجنة في جلسة خاصة مع مدير شعبة الرقابة الداخلية.

باء- التدقيق الخارجي

18. اجتمعت اللجنة، في دوراتها الثالثة والستين والرابعة والستين والخامسة والستين، بممثلي المدقق الخارجي، وهو المكتب الوطني لمراجعة الحسابات بالمملكة المتحدة، بحضور إدارة الويبو. كما عقدت اللجنة جلسة خاصة مع الممثلين المذكورين.
19. وفي هذه السلسلة من الجلسات، ركزت المناقشات على حالة تخطيط التدقيق الخارجي لعام 2021 ونتائج التدقيق المؤقت، وحالة عمليات التدقيق المالي وتدقيق الأداء الجارية لعام 2021، وتقرير إكمال التدقيق وتقرير التدقيق المطول لعام 2021 بشأن البيانات المالية للويبو.
20. وأحاطت اللجنة علما، في دورتها الخامسة والستين، برأي التدقيق غير المشفوع بتحفظات المتوقع أن يقدمه فريق التدقيق الخارجي كتوصية إلى المدقق الخارجي. وأحاطت اللجنة علما أيضا بالتعليق الذي يفيد بأن استمرار انخفاض مستوى تعديل التدقيق لا يزال يعكس الرقابة الداخلية الجيدة والعمليات والممارسات السليمة المتبعة في إعداد التقارير المالية داخل الويبو.

جيم - إعداد التقارير المالية

البيانات المالية للويبو لعام 2021

21. ناقشت اللجنة، في دورتها الرابعة والستين، مع مدير شعبة المالية مشروع البيانات المالية لعام 2021. واستعرضت اللجنة، في دورتها الخامسة والستين، البيانات المالية النهائية، والتي تبين أنها شاملة ومفصلة، مع عمليات الإفصاح كافية في الملاحظات المصاحبة. ولم يُلاحظ أي تغييرات في السياسات المحاسبية؛ ومع ذلك، كان هناك تغيير مهم في منهجية تحديد تكاليف المطالبات الطبية، يؤثر تأثيرا كبيرا على التزام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، الذي زاد بمقدار 121 مليون فرنك سويسري. وأشارت اللجنة على الأمانة بأن ترصد عن كثب الافتراضات المستخدمة لتحديد هذا الالتزام، ولا سيما في ضوء الأثر المالي الضخم. واستفسرت اللجنة أيضا عن عمليات الإفصاح ذات الصلة بالأطراف وأشارت على الأمانة باستعراض العمليات للتأكد من اكتمالها.

دال - إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

22. خلال دورتها الرابعة والستين، قامت اللجنة بالاشتراك مع الإدارة باستعراض مسألتين للعرض على الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. والمسألة الأولى هي مراجعة النظام المالي ولائحته، والذي تم تحديثه لآخر مرة بشكل كبير في عام 2007. ومن شأن هذه المراجعة أن تمكّن الويبو من الحفاظ على نزاهة إدارة المخاطر والضوابط الداخلية، ومعالجة مجالات جديدة من الأنشطة وطرق العمل التي ظهرت منذ تحديث 2007. وتمت مناقشة المشروع النهائي في الدورة الخامسة والستين. واستفسرت اللجنة

عن المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة كجزء من النظام المالي ولائحته. كما تم الاتفاق على أن تواصل الأمانة رصد التطورات المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة لإدراجها في النظام المالي ولائحته في الوقت المناسب.

23. وفي الدورة الخامسة والستين أيضاً، وردا على أسئلة اللجنة بشأن تفعيل النظام المالي ولائحته وتفويض السلطة، أوضح المراقب المالي أن المدير العام مسؤول في نهاية المطاف عن جميع السلطات المفوضة إلى المراقب المالي/الموظف الرفيع المستوى المسؤول عن المشتريات. والمراقب المالي/الموظف الرفيع المستوى المسؤول عن المشتريات مسؤول بدوره عن جميع تفويضاته إلى المسؤولين الآخرين. وأكد المراقب المالي للجنة أن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل جيد وأن لدى مكتب المراقب المالي نظام تفويض قوي للسلطة متكامل مع نظام تخطيط الموارد المؤسسية (ERP). ويفوض المدير العام السلطة إلى قادة القطاعات، الذين يكونون مسؤولين عن تخطيط وإدارة الاستخدام الفعال والكفاء للموارد على النحو الذي وافقت عليه الدول الأعضاء. ويجوز لقادة القطاعات بدورهم تفويض السلطة إلى المديرين/المسؤولين الآخرين، حسب الاقتضاء. وأضاف المراقب المالي أنه يمكن إلغاء تفويض السلطة في أي وقت إذا تبين أنه لا يعمل بشكل صحيح. وأوضح المراقب المالي كذلك أن جميع اللوائح والتغييرات التي تطرأ على هذه التفويضات تتم بموافقة الدول الأعضاء، وأكد أن الدول الأعضاء يمكن أن تقترح تغييرات على النظام المالي ولائحته.

24. والمسألة الثانية التي نوقشت هي مشروع بيان قابلية تحمل المخاطر. فقد أقرت الإدارة بالدور الذي تؤديه اللجنة الاستشارية في تشجيع تحديث البيان. واستفسرت اللجنة تحديداً عن التشاور مع شعبة الرقابة الداخلية، التي كانت قد اختتمت للتو تدقيقها لإدارة المخاطر المؤسسية (ERM). وأجرت اللجنة والإدارة مناقشة متعمقة بشأن مفاهيم عالم المخاطر والقدرات وقابلية تحملها. وقدمت اللجنة تعقيبات بشأن المفاهيم المستخدمة لتحديد بيان قابلية تحمل المخاطر في الويبيو. وإجمالاً، رحبت اللجنة بالربط بين بيان قابلية تحمل المخاطر والخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وأحاطت اللجنة علماً بشكل خاص بقابلية تحمل المخاطر في الويبيو، المحددة على أنها "متوسطة".

هاء- تنفيذ توصيات الرقابة

25. استعرضت اللجنة مع شعبة الرقابة الداخلية حالة تنفيذ توصيات الرقابة المقدمة من شعبة الرقابة الداخلية والمدقق الخارجي واللجنة الاستشارية في جميع الجلسات التي عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأحاطت اللجنة علماً بالتحركات وعمليات الإغلاق، مع إيلاء اهتمام خاص للتوصيات ذات الأولوية العالية وتلك التي ظلت معلقة لفترة طويلة.

26. ولاحظت اللجنة، في دورتها الثالثة والستين، المراجعات التي أجريت على بعض تواريخ التنفيذ المقدر، فضلاً عن المراجعات التي كان ينبغي إجراؤها في الحالات التي لم يتم فيها الوفاء بمواعيد التنفيذ المراجعة، واستفسرت عما يمكن اعتباره موعداً نهائياً معقولاً للتنفيذ. وأكدت اللجنة مرة أخرى على أهمية تنفيذ التوصيات ذات الأولوية العالية وأعربت عن قلقها إزاء التوصيات ذات الأولوية العالية التي ظلت دون حل لأكثر من ثلاث سنوات. وأفادت اللجنة بأن فريق إدارة المخاطر يمكن أن يناقش مخاطر عدم تنفيذ التوصيات.

27. وأحاطت اللجنة علماً، في دورتها الرابعة والستين، بإجراءات المتابعة، حيث تم إغلاق 28 توصية. وكانت هناك تواريخ تنفيذ تحتاج إلى المراجعة. وأعربت اللجنة عن تقديرها لتقديم التوصيات حسب القطاع، حيث أصبح من الواضح الآن معرفة الحالة الدقيقة لمعظم التوصيات. وأوضح مديرو البرامج الذين حضروا الاجتماع أن العديد من التوصيات لم تعد ذات صلة وأن بعض التوصيات متداخلة.

28. وشجعت اللجنة، في دورتها الخامسة والستين، الأمانة على رصد تنفيذ التوصيات التي ظلت معلقة لفترة طويلة. وفيما يتعلق بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة، شجعت اللجنة على إجراء متابعة منتظمة وإدراجها في إحصاءات التوصيات المعلقة، على غرار توصيات شعبة الرقابة الداخلية واللجنة الاستشارية والمدقق الخارجي.

توصيات وحدة التفتيش المشتركة

29. عرض المراقب المالي على اللجنة، في دورتها الثانية والستين، حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى الرئيس التنفيذي للمنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة، فضلاً عن تلك الموجهة إلى الهيئات التشريعية (WO/PBC/33/6)، على النحو الذي نوقش في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. واستفسرت اللجنة عن توصية وحدة التفتيش المشتركة للهيئات التشريعية بتوحيد جميع التحقيقات والأنشطة ذات الصلة، بغض النظر عن نوع سوء السلوك، في مكتب الرقابة الداخلية لكل منظمة (JIU/REP/2020/1). واقترحت اللجنة أن توضح الويبيو كيفية التعامل مع حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وكذلك التحرش الجنسي. وأكدت اللجنة على أهمية تعرف الضحية على السبيل الذي يجب أن يسلكه أولاً وأكدت أنه في بعض منظمات الأمم المتحدة، يُعهد بهذه الوظيفة إلى رئيس مكتب الأخلاقيات. وأكدت اللجنة أن الغرض هو وجود جهة اتصال واضحة حتى يتسنى لها التصرف بسرعة وتقديم المشورة للضحايا فيما يتعلق بالخطوات التالية.

30. وفيما يتعلق بتوصية وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة بإدارة المخاطر المؤسسية (JIU/REP/2020/5)، أبلغ المراقب المالي اللجنة أن بيان قابلية تحمل المخاطر سيُصاغ في عام 2022، بناءً على المناقشات التي أُجريت مع فريق إدارة المخاطر في سياق خطة الإستراتيجية المتوسطة المدى.

واو- الأخلاقيات وأمين المظالم

مكتب الأخلاقيات

31. اجتمعت اللجنة، في دورتها الثانية والستين، بالسيدة جوفاني فيلوجين، رئيسة مكتب الأخلاقيات المعينة حديثاً في مكتب الأخلاقيات التابع للويبو، قطاع المدير العام، اعتباراً من 15 سبتمبر 2021. وفي الدورة الثالثة والستين التالية، استعرضت اللجنة مع رئيسة مكتب الأخلاقيات، مشروع خطة عمل مكتب الأخلاقيات لعام 2022، بتاريخ 25 نوفمبر 2021. وأحاطت اللجنة علماً بأن خطة العمل تستند إلى المشروعات المحددة في خطة عمل السابقة لمكتب الأخلاقيات لعام 2021، والتوصيات العالقة بشأن المخاطر والتدقيق، والمدخلات المقدمة من الإدارة العليا للويبو، فضلاً عن تقييم الإطار القانوني للأخلاقيات في الويبو. وقدمت اللجنة اقتراحات بشأن مؤشرات الأداء، مثل وضع المعايير وتحديد خط الأساس الصحيح لتقديم الخدمات من قبل مكتب الأخلاقيات.

32. وناقشت اللجنة، في دورتها الرابعة والستين، تنفيذ خطة العمل المذكورة لعام 2022 وطلبت عرض حالة التنفيذ بشكل مستقل مصحوبة بتفاصيل كافية، بما في ذلك سبب (أسباب) أي تأخير. وسلطت رئيسة قسم الأخلاقيات الضوء على الاتجاه المتزايد في عدد القضايا منذ تعيينها في سبتمبر 2021. وأحاطت اللجنة علماً بالعدد الكبير من القضايا المتعلقة بالنشاط الخارجي وطلبت تحديد وتحليل الأسباب الكامنة وراء الزيادة. وأشارت على رئيسة مكتب الأخلاقيات بتحديد الحلول المناسبة لمعالجة هذا الاتجاه الناشئ. ووافقت رئيسة مكتب الأخلاقيات على أن صياغة سياسة واضحة بشأن الأنشطة الخارجية، بالتشاور مع شعبة إدارة الموارد البشرية، قد تعالج هذا الشاغل.

33. وفيما يتعلق بالإفصاح المالي، أفادت رئيسة مكتب الأخلاقيات بالامتثال الكامل، مع استثناءين. وسألت اللجنة عما إذا كان نموذج الإفصاح المالي الحالي قد جمع المعلومات المتعلقة بالعملة المشفرة. كما أطلعت رئيسة مكتب الأخلاقيات اللجنة على سياستين (الحماية من الانتقام والإفصاح المالي) يتعين على اللجنة استعراضهما في الوقت المناسب.

34. ونظراً لقبود الميزانية، بدأت رئيسة مكتب الأخلاقيات في تشارك موظف مع أمين المظالم في أبريل، وهناك موظف متدرب سيبدأ عمله في مايو.

35. وناقشت اللجنة، في دورتها الخامسة والستين، مع رئيسة مكتب الأخلاقيات، التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات عن الفترة من يناير إلى ديسمبر 2021، مشيرة إلى أنها انضمت إلى المجلس خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام. وقدمت رئيسة مكتب الأخلاقيات مشروع السياسة المراجعة للحماية من الانتقام، حيث أحاطت اللجنة علماً بالاستعاضة عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) بمكتب الأخلاقيات التابع للأمم المتحدة (UNEO) بوصفه مستعرض المستوى الثاني. كما أبلغت رئيسة مكتب الأخلاقيات اللجنة بأن الويبو في حالة جيدة للغاية فيما يتعلق بالتوصيات الأربع الناتجة عن "استعراض وظيفة الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2021/5) الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة.

36. وأعربت اللجنة عن دعمها لمبادرات رئيسة مكتب الأخلاقيات لتطوير برمجية لجعل استعراض عمليات الإفصاح المالي أكثر كفاءة من حيث التكلفة وغير قائمة على الورق. وأعربت اللجنة عن تقديرها لمبادراتها لتعزيز التدريب على الأخلاقيات والنزاهة عبر الإنترنت، والذي سيكون إلزامياً لجميع موظفي الويبو اعتباراً من سبتمبر 2022. وأعربت اللجنة عن أسفها للتأخير في تنفيذ هذا التدريب الإلزامي. ومن عبء القضايا الذي لخصته في الفترة من 1 يناير إلى 13 مايو 2022، أحاطت اللجنة علماً مرة أخرى بأن أكبر عدد من القضايا يتعلق بالأنشطة الخارجية وتضارب المصالح. وفيما يتعلق بحالات التحرش الجنسي، ناقشت اللجنة مزايا وعيوب تركيز نقطة الاتصال على مكتب الأخلاقيات.

أمين المظالم

37. استعرضت اللجنة، في دورتها الثانية والستين، مع أمين المظالم تقرير الأنشطة لعام 2020، وأحاطت علماً بالتوصيات الأربع الواردة في تقرير 2016-2019 التي أعيد تأكيدها في عام 2020. وبينما أعربت اللجنة عن تقديرها كون توصيات أمين المظالم ليست ملزمة، فقد أفادت مرة أخرى بأن بعض الآليات يجب وضعها لمتابعة التوصيات. وسيكون من المفيد أيضاً تحديد جدول زمني لتنفيذ التوصيات. وعبرت اللجنة عن ارتياحها لمعرفة أن تقرير نشاط أمين المظالم سيكون متاحاً الآن للجمهور. وكانت اللجنة قد اقترحت في الماضي تبادل التقارير مع الدول الأعضاء (WO/IAOC/54/2) وأن استعراض الأقران لوظيفة أمين المظالم قد يكون مفيداً (WO/IAOC/58/2). وأكد أمين المظالم أنه كان من المقرر إجراء استعراض الأقران قبل نهاية عام 2021.

زاي. مسائل أخرى

تقارير استثمارات الويبو

38. بناء على طلب الدول الأعضاء، قدمت الإدارة إلى اللجنة في كل دورة من دوراتها تقارير أداء الاستثمار الشهرية وتقارير مراقبة الاستثمار الشهرية المتاحة، التي أعدها مستشارو الاستثمار والمتعهد، على التوالي. وتود اللجنة أن توضح أن دورها يقتصر على نقل المعلومات الواردة في تقرير أداء الاستثمار وتقارير مراقبة الاستثمار ولا تقدم أي ضمانات في هذا الصدد.

39. وبناء على الاستعراضات الدورية للتقارير الشهرية للاستثمارات من يونيو 2021 وحتى مارس 2022، أكدت اللجنة أن المعلومات المقدمة خلال الفترة المشمولة بتقرير اللجنة الاستشارية أظهرت أن جميع الأدوات المدرجة في حافظة استثمارات الويبو حققت النتائج المتوقعة منها فقا لمؤشر سوق الاستثمار، وتمت إدارتها وفقا لاستراتيجية الاستثمار المعلنة. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد اللجنة أن المتعهد لم يبلغ عن أية خروقات، سواء كانت نشطة أو سلبية، ولا عن أية استثناءات مبررة.

التعديلات المقترحة على اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

40. بدأت اللجنة استعراضها لاختصاصات اللجنة الاستشارية في دورتها الستين. وناقشت اللجنة، خلال دورتها الرابعة والستين، تعليقات أمانة الويبو على المشروع الأولي للتعديلات المقترحة على اختصاصات اللجنة الاستشارية. وأحاطت اللجنة علما بأن الدول الأعضاء وافقت في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2021 على التعديلات الأخيرة التي قدمتها الأمانة العامة فيما يتعلق بأحكام الاختصاصات ذات الصلة بإجراءات اختيار أعضاء اللجنة الاستشارية.

41. وتستهدف التعديلات التي اقترحتها اللجنة إلى تحقيق ثلاثة أهداف: (1) دمج التوصيات ذات الصلة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة الناتجة عن استعراضها للجان التدقيق والرقابة في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/6)؛ (2) مراعاة المسائل التي أثيرت خلال التقييم الذاتي للجنة الاستشارية الذي أجري في دورتها التاسعة والخمسين والثالثة والستين في ديسمبر 2020 وديسمبر 2021 على التوالي؛ (3) النظر في تطور الممارسات فيما بين هيئات الرقابة الخارجية في منظومة الأمم المتحدة.

42. وفي دورتها الخامسة والستين، نوقشت بنود محددة مع الأمانة وتم الاتفاق على أن يتم عرض أساليب عمل واختصاصات اللجنة الاستشارية على الدول الأعضاء ومناقشتها والموافقة عليها. وتم الاتفاق على مشروع الاختصاصات مع أعضاء اللجنة الاستشارية الحاضرين خلال هذا الاجتماع.

43. وعقب التعليقات والتعقيبات الواردة من المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء، التي طلبت مزيدا من الوقت للتشاور بشأن هذه المسألة، خلصت اللجنة إلى أنه من الأفضل للأعضاء تأجيل المناقشة.

44. وفي ضوء ذلك، طلبت اللجنة من الأمانة تأجيل مناقشة التعديلات المقترحة على اختصاصات اللجنة الاستشارية، وحذف هذا البند ومراجعة جدول الأعمال المقابل وفقا لذلك.

رابعاً. ملاحظات ختامية

45. تود اللجنة الاستشارية أن تعرب عن تقديرها للمدير العام، ومساعد المدير العام لقطاع الإدارة والمالية والتسيير، والمراقب المالي، ومدير شعبة الرقابة الداخلية، ورئيسة مكتب الأخلاقيات، وأمين المظالم، وكذلك المدقق الخارجي، لتوافرهم ووضوحهم وانفتاحهم في تفاعلهم المنتظم مع اللجنة، وللمعلومات المقدمة.

[نهاية الوثيقة]